

القوى المدنية توظف «شركاء السودان» لاستعادة الزخم بالشارع

اجتماعات مكثفة لـ«الحرية والتغيير» للخروج بموقف سياسي يبعدها عن التشردم



الشارع قد يكون ملاذ القوى المدنية في مواجهة المجلس العسكري

اشتعال موجة ثورية جديدة تعد أمراً متوقفاً في ظل الانقلاب الواضح على الثورة ومكتسباتها، ما فسح المجال أمام تغذية القبضة العسكرية على كافة مناحي الحياة السياسية، وذلك بعد أن تحول مجلس السيادة من هيئة شرفية إلى قوة تنفيذية.



إيمان عثمان

اشتعال موجة ثورية جديدة أمر متوقع في ظل الانقلاب على الثورة

وأوضحت لـ«العرب» أن مواقف حمدوك وبعض الشخصيات المدنية في مجلس السيادة جاءت بعد فوات الأوان، ولن تستطيع تغيير الوضع القائم في ظل تماسك معسكر الحركات المسلحة والمكون العسكري، وبالتالي تصبح المباحثات السياسية دون أثر واضح، وتتقن هناك ضرورة للعودة إلى الحالة الثورية.

بما في ذلك الشارع الذي دعم وساند رئيس الحكومة، ومن خلفه المكون المدني سابقاً، لكن نتائج الإرتكاز على تلك الآليات تبقى غير معروفة وتتوقف على مدى استجابة الشارع. وتلوح في الأفق فكرة النزول إلى الشارع لدى قطاع كبير من المواطنين، مدعوماً بقوى سياسية انسحبت من تحالف الحرية والتغيير، في القلب منها الحزب الشيوعي وتجمع المهنيين (السكرتارية الجديدة)، ولجان المقاومة الشعبية.

وتسعى هذه الأطراف لتغيير الدفة وإعادة ترتيب أوراق المرحلة الانتقالية بما يؤدي إلى بزوغ نجم المكون المدني مجدداً، ولديها أوراق عديدة تستخدمها في سبيل تحقيق ذلك، لأنها تحالف مع الحركات المسلحة غير المشاركة في اتفاق سلام جوبا. وأوضحت الكاتبة ورئيسة تحرير صحيفة «الميدان» (تابعة للحزب الشيوعي)، إيمان عثمان، أن إمكانية

التباين بين الأطراف المختلفة، وخدمة المصالح العليا للسودان، وضمان نجاح الفترة الانتقالية، وإصدار اللوائح المنظمة للمجلس.

وقال المحلل السياسي خالد سعد، إن ردة الفعل الحالية من قبل القوى السياسية تحركها مخاوفها من تبديل الحاضنة السياسية للنظام الانتقالي، إلى جانب الأبعاد القانونية والدستورية التي ترتبط بجدل متصاعد حول تفسير المادة «80» الخاصة باختصاصات المجلس الجديد، ويسعى كل طرف إلى

تأويلها وفقاً لموقفه السياسي. وأضاف لـ«العرب»، أن أطراف السلطة الانتقالية ستواصل إلى تسوية تضمن إرضاء قوى الحرية والتغيير، لكن من المستبعد إلغاء فكرة المجلس، لأن تكوينه متفق عليه لاستيعاب ومشاركة أطراف اتفاقات السلام، والمشكلة تكمن في الصلاحيات فقط.

ولدى غالبية الأطراف البيات عمل سياسية للضغط من أجل فرض رؤاها، التي حققتها منذ الإطاحة بنظام عمر البشير، فهي تظهر كمعارض لتوجهات المكون العسكري داخل مجلس السيادة لكسب ود الشارع الذي بات فاقداً الأمل في السلطة الحالية، ولن تجد غضاضة في أن تبقى في صفوف اللجان الشعبية التي تقود عمليات لتصحيح المسار الثوري.

واتفقت الأحزاب ذاتها مع باقي أطراف السلطة الانتقالية على تشكيل المجلس ودعم إدخال تعديلات على الوثيقة الدستورية تنص على تأسيسه صراحة، وسعت بعض القوى للحصول على مقاعد لها في المجلس بما يدعم حضورها في المرحلة الانتقالية.

ويرى البعض من المراقبين أن الرهان مجدداً على الشارع لن يكون في صالح إتمام عملية الانتقال الديمقراطي بشكل سلس، ويعرقل استكمال بناء هيكل الحكم الانتقالي التي ما زالت عالقة حتى الآن، ما يفسح المجال أمام تمديد الفترة الانتقالية المتعثرة، ويضع أعباء جديدة على كافة القوى المشاركة في الثورة، ولن يكون باستطاعتها تحمل الكلفة السياسية والاقتصادية لعودتها إلى الشارع مجدداً. وتلعب الأحزاب السودانية على حبال مختلفة لضمان الحفاظ على مكاسبها

الأحزاب والقوى المدنية المختلفة لم تتجح في كسب ود الشارع الذي ثار على نظام البشير، وبدل تحقيق مطالبه الاجتماعية، غرقت مختلف القوى في لعبة تقاسم السلطة، وهو أمر استغرق الكثير من الوقت، دون أن يتوصل إلى نتائج حاسمة، في ظل مخاوف متبادلة بين المكون المدني والمكون العسكري، وكذلك شكوك حركات المقاومة في ضمان دورها داخل مؤسسات «الثورة».

على ضوء الوثيقة الدستورية الحاكمة، واعتبر «الصلحيات الواردة في قرار التشكيل، خاصة الفقرة التي تنص على منح المجلس سلطات أخرى لازمة لتنفيذ اختصاصاته، تعطي الانطباع بأن المجلس سيكون وصياً على الأجهزة المختلفة».

دخلت الكتل الرئيسية داخل الحرية والتغيير في اجتماعات منفصلة، مساء الجمعة، أعقبها اجتماع موسع على مستوى المجلس المركزي، ظهر السبت، ومتوقع الدخول في مباحثات مغلقة مع رئيس الحكومة عبدالله حمدوك، للوصول إلى رأي موحد للقوى المدنية يمنع تشردمها في مواجهة المجلس الجديد. وقد وجدت قوى سياسية عديدة عاصفة تشكيل المجلس فرصة لاستعادة زخمها في الشارع، وأضحت الحديث عن إمكانية تنظيم مظاهرات ضد المكون العسكري من قبل أطراف مدنية مشاركة في السلطة أمراً وارداً بقوة، تماشياً مع حالة الرفض الواسعة للمجلس التي بدأت بتنظيم لجان المقاومة مظاهرات ليلية في ولايات مختلفة.

وتعتبر دوائر سياسية أن الأجواء الحالية محفزة على استعادة شرعية الشارع مجدداً، رداً على إزاحتها من على قمة الهرم السياسي، لأن قطاعات شعبية واسعة أصبحت متيقنة من أن مسار الثورة انحرف عن مساره بعد إرجاء تشكيل المجلس التشريعي. وتطلعت مسارات تشكيل الهيئات ذات الصلة بمهام التصول الديمقراطي، بالتزامن مع تجميد ملف محاسبية رموز النظام السابق وتحقيقات فض اعتصام قيادة الجيش.

وأعلن رئيس مجلس السيادة السوداني، الفريق أول عبدالفتاح البرهان، الجمعة، تشكيل مجلس شركاء الفترة الانتقالية، من 29 عضواً، بينهم 6 من العسكريين، و12 عضواً من قوى الحرية والتغيير، إضافة إلى رئيس الحكومة الانتقالية، و8 من الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام، وتخصيص مقعدين مؤتمر سلام شرق السودان. ورفض مجلس الوزراء تكوين المجلس، ودعا جميع الأطراف إلى مراجعة قرار التشكيل والاختصاصات

الخطوط - عقدت قوى الحرية والتغيير اجتماعات مكثفة، السبت، لبحث كيفية الرد على إعلان تشكيل «مجلس شركاء المرحلة الانتقالية» الذي أنهى هيمنة التحالف على توجهات الحكومة، وأبرز حاضنة سياسية جديدة، وسقط توقعات بأن تكون الذكرى الثانية لانطلاق أولى المظاهرات ضد نظام البشير في 20 ديسمبر الجاري شرارة لاندلاع احتجاجات جديدة ضد السلطة الحالية.

وتستهدف الاجتماعات الوصول إلى صيغة مشتركة تحدد صلاحيات المجلس الجديد، كي لا يتعارض مع المجلس التشريعي المقبل، أو المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير، وتوسيع قاعدة مشاركة القوى المدنية ومراعاة نسب المرأة والشباب. وتناهى القوى المدنية عن الدخول في صدام مباشر مع المكون العسكري، وتحاول ترميم التصعد الحالي عبر ترميز وجهة نظرها بشأن المجلس الجديد، لكنها قد تكون مضطرة للجوء إلى الشارع حال لم تتم الاستجابة لمطالبها.

الاجتماعات تهدف إلى صيغة مشتركة تحدد صلاحيات المجلس الجديد، كي لا يتعارض مع المجلس التشريعي المقبل، وتوسيع مشاركة القوى المدنية

ولادة صعبة لدعوات الحوار الوطني في تونس

في غضون أيام وإنما هو مطالب بالصر، يتخوف من إعادة استنساخ تجربة الحكم الأولى بعد انتخابات 2019، والتي أفرزت إلياس الفخفاخ رئيساً للحكومة مدعوماً من الأحزاب المحسوبة على الخط الثوري التي لا تمنع الآن المشاركة في الحوار؛ وهي أحزاب حركة النهضة الإسلامية وحزب التيار الديمقراطي وحركة الشعب وتحيا تونس وأطراف سياسية أخرى. ولا يُستبعد أن يُفضي الحوار إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تُطرح بالحكومة الحالية التي يرأسها هشام المشيشي، وهي مغامرة يصعب التكهّن بنتائجها إذ من المستبعد أن تتجح أحزاب الائتلاف الحاكم الأول في قيادة تجربة موقفة باعتبار أن ما يفرقها أيديولوجيا وغيره أكثر مما يجمعها. في المحصلة، دعوات الحوار الوطني في تونس، مصممة على مراجعة العديد من النقاط في علاقة بالمشهد السياسي، من بينها تمويل الأحزاب والجمعيات ومراجعة القانون الانتخابي وتقييم تجربة الحكم المحلي، وهي نقاط شديدة الحساسية بالنسبة إلى العديد من الأطراف التي تحاول شخصنة الحوار في سياق التنزاع حول الشرعية والصلاحيات. كما أن الرأي العام في تونس، الذي يُدرك تماماً أن ثمار هذا الحوار -إذا كتب له النجاح- لن تُقطف

إنه «من غير المعقول إقصاء الحزب الثاني في البلاد من هذا الحوار»، فإن من المستبعد أن يكون له دور في هذا الحوار، ما يعمق الانقسامات والتجاذبات قبيل حتى الدعوة إلى الحوار.

ما لم يُقل في مبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي يعول التونسيون كثيراً على دوره في هذه المرحلة، هو مدى تهيق البلاد الفاعلة لقبول مخرجات هذا الحوار التي تحوم حولها الشكوك قبل حتى الدعوة إليه. فالاتحاد، كما غيره من الأطراف السياسية في تونس، مصمم على مراجعة العديد من النقاط في علاقة بالمشهد السياسي، من بينها تمويل الأحزاب والجمعيات ومراجعة القانون الانتخابي وتقييم تجربة الحكم المحلي، وهي نقاط شديدة الحساسية بالنسبة إلى العديد من الأطراف التي تحاول شخصنة الحوار في سياق التنزاع حول الشرعية والصلاحيات. كما أن الرأي العام في تونس، الذي يُدرك تماماً أن ثمار هذا الحوار -إذا كتب له النجاح- لن تُقطف

الحوار الوطني، والتي من بينها حركة النهضة الإسلامية. لكن الحزب الذي بات يتنبأ مرتبة مهمة في المشهد السياسي قد يلحقه ضرر كبير في حال التوافق مع الإسلاميين وغيرهم على خارطة طريق أو تهدئة ولو وقتية إلى حين إنهاء حالة التشردم التي تعصف بالبلاد، لذلك يخبر الدفاع عن برامجه بعيداً عن خيارات التوافق التي جربت في تجربة حزب نداء تونس وانتهت بنفكته.

ومن جهته خرج قيس سعيد، الذي لم يتبين للتونسيين بعد برنامجه لإصلاح المنظومة السياسية والاجتماعية وتحديد القضاء عن التجاذبات السياسية، من دائرة الشخصية المجمعّة للتونسيين برفعه أكثر من قبته على أطراف بعينها من بينها حزب قلب تونس الذي يترجمه نبيل القروي، والذي يرفض سعيد التفاوض معه. وخلال استقباله للأمين العام لاتحاد الشغل الإثني، المخ سعيد إلى هذا الرفض من خلال القول بأنه «لا مجال للحوار مع الفاسدين»، موضحاً أن «الحوار الوطني هذه المرة يجب أن يقطع مع التصورات القديمة». وبالرغم من التفاؤل الذي أبداه رئيس كتلة قلب تونس البرلمانية، أسامة الخليفة، بشأن مشاركة حزبه الذي قال

ذات النفوذ الواسع في تونس الطريق أمام أية ذريعة لمقاطعة مبادراتها. وعرض فريق الخبراء الذي وضعه الاتحاد على الرئيس سعيد إنشاء هيئة حكماة تشرف على هذا الحوار وتتكون من شخصيات وطنية مستقلة وتمتدح عن الترشح لأي استحقاقات مقبلة. لكن ذلك لا يعدو أن يكون نجاحاً نسبياً لجملة من الأسباب، أولها أن البلاد لا تزال تعاني تداعيات انتخابات 2019 التي أفرزت برلماناً منقسماً على نفسه يعجز عن بلورة موقف موحد، علاوة على «الفتواتر» التي يرفعها البعض في علاقة بهذا الحوار، ووجود مسارات «موازية» يحاول البعض السير فيها على غرار محاولة رئيس حركة النهضة الإسلامية الذي يرأس البرلمان أيضاً راشد الغنوشي إخضاع الجميع لمشيئته وجعل باردو (مقر البرلمان) مكان الحوار الحقيقي والشرعي باعتبار أن البرلمان منتخب مباشرة من الشعب. ولم يتوان اتحاد الشغل في القول بأنه لن يبقى مكتوف الأيدي بينما البلاد تنزلق إلى مريع خطير مع تصاعد الاحتجاجات في بعض الجهات وتنازع المشهد السياسي، وهو الذي يرفض التفاوض مع ائتلاف الكرامة الذي ينتهج خطاباً منطوقاً عمق الانقسام السياسي في البلاد. وبعيداً عن الاتحاد، الذي كانت له المبادرة أيضاً ورعاية الحوار الوطني في نسخة 2015، يقف الحزب الدستوري الحر ليرفض التفاوض مع الأطراف التي من المقرر أن تشارك في



صغير الحيدري صحافي تونسي

لا تزال دعوات إجراء حوار وطني يخرج تونس من أزمتها الراهنة تراوح مكانها بالرغم من تقديم الاتحاد العام التونسي للشغل، أعرق النقابات في البلاد، مبادرته رسمياً للرئيس قيس سعيد ليدشن بذلك نقاشاً صاخباً حول خطوط مبادئه وقدرته الأطراف السياسية وغيرها على حلحلة الأزمة السياسية التي أخذت أبعاداً أخرى اقتصادية واجتماعية. وهذه المبادرة التي جاءت بعد طول انتظار يمكن اعتبارها بمثابة «حصان طروادة» للعديد من الأطراف السياسية، على غرار حركة النهضة الإسلامية التي تمر بأحلك ظروفها وسط انقسامات داخلية وكذلك الرئيس سعيد الذي خير الانكفاء على ذاته متجاهلاً الأصوات المنادية بتدخله لحل أزمة البلد. ومما لا شك فيه أن مبادرة الاتحاد قد تحظى بالنجاح ويدعو سعيد إلى حوار وطني، لكن الشكوك تخامر جل المتابعين بشأن فرص نجاح أي حوار في الظرف الراهن الذي تمر به تونس لاسيما بعد أن تباينت ردود فعل الأطراف السياسية وتعهد البعض حتى المناورة لإجهاض هذه المبادرة. مبادرة اتحاد الشغل كانت متوازنة وتراوحت النقاط التي طرحها بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي -اقتصادي لقطع بذلك المركزية النقابية